الثلاثاء 13 حزيران 2023 العدد 11 Tue. 13 Jun. 2023 Issue No. 11

مجلس النواب

ملحق شهري يصدر عن الدائرة الاعلامية
بالتعاون مع جريدة « الصباح »

عدد خاص

اقرأ في صفحات ملحق مجلس النواب

رئاسة مجلس النواب توفر كل أشكال الدعم للجنة المالية النيابية واللجان الساندة
02

مراحل إنجاز الموازنة العامة داخل مجلس النواب
03

الموازنة العامة الثلاثية فرصة لإحداث التنمية المنشودة.. ولكن..
07

أبرز مشاريع موازنة الأعوام الثلاثة
08

مجلس النواب يقر موازنة الأعوام الثلاثة

بهدف إنجاز موازنة الأعوام الثلاثة ضمن التوقيتات المحددة

رئاسة مجلس النواب توفر كل أشكال الدعم للجنة المالية النيابية واللجان الساندة

الحلبوسي: استثمار خبرات اللجنة المالية في تحديد أولويات الاستقرار الاقتصادي وضرورة تخفيف الإنفاق لزيادة الموارد غير النفطية

المندلاوي: نثمن جهود اللجنة المالية الاستثنائية في مناقشة الموازنة وحرصها على إنضاج جميع فقراتها

شاخه وان عبدالله: جهود اللجنة المالية كبيرة في إنجاز الموازنة وداعمون لتنفيذ المشاريع في المناطق التي تعاني من نقص الخدمات

جرجيس العطوان

ثمنت رئاسة مجلس النواب الجهود الكبيرة التي بذلتها اللجنة المالية النيابية في مراجعة الموازنة العامة لعام 2025،2024،2023 والتي شهدت عقد عشرات الاجتماعات والاستضافات خلال فترة وجيزة من أجل تصويب الموازنة بما يحقق مصالح البلد ويلبّي طموحات واحتياجات الشعب، ويعزز المستويين الاقتصادي والتنموي، ويعالج المشكلات والمعوّقات التي تواجه كافة القطاعات، وأكدت رئاسة المجلس على توفير جميع أشكال الدعم للجنة المالية واللجان الساندة لها بغية إنضاج مشروع الموازنة والوصول إلى الصيغة المرجوَّة للتصويت عليها من قبل أعضاء المجلس.

وأشاد رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي بجهود اللجنة المالية في مناقشة قانون الموازنة وفقراتها، مشيراً إلى ضرورة استثمار خبرات اللجنة في تحديد الأولويات والرؤى المتعلقة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وأضاف رئيس مجلس النواب خلال ترؤسه اجتماع اللجنة المالية بحضور النائب عطوان العطواني رئيس اللجنة والسادة أعضائها مساء الثلاثاء 2 /5 /2023، إلى أهمية مناقشة الموازنة الاستثمارية وكيفية إيجاد المعالجات الضرورية، وإعداد رؤية واضحة لتخفيف العجز وآلية إجراء المناقلات، في سبيل معرفة مجمل الإنفاق والتشغيل، مشيراً إلى ضرورة تخفيف الإنفاق في سبيل زيادة الموارد غير النفطية، مجدداً التأكيد على سرعة إنجاز قانون الموازنة العامة، حاثاً اللجنة على تكثيف عملها للاطلاع على النصوص الواردة والجداول وأبواب الإنفاق، فضلاً عن مراجعة أسباب زيادة الإنفاق في بعض الوزارات المرتفعة موازنتها الخاصة.

وأضاف رئيس مجلس النواب أنَّ هذه الموازنة لا تقلُّ شأناً عن الموازنات السابقة بل هي الأهم باعتبارها لثلاث سنوات مع إعادة النظر بالجداول سنوياً، لافتاً إلى أهمية المشاريع التي تحتوي عليها الموازنة، والتي ستنعكس على البرنامج الخدمي وفقاً لتنفيذ البرنامج الحكومي، موكداً على ضرورة تخفيف الإنفاق في سبيل زيادة الموارد غير النفطية، مجدداً التأكيد على سرعة إنجاز قانون الموازنة العامة.

وأكد السيد الحلبوسي على ضرورة استيعاب شرائح كبيرة من المجتمع من خلال استحداث الدرجات الوظيفية لتعيين الخريجين في المحافظات وتضمين التخصيصات المالية الكافية لهم. النائب الأول لرئيس مجلس النواب محسن المندلاوي ترأس اجتماعاً للجنة المالية بحضور السيد عطوان العطواني رئيس اللجنة والسيدات والسادة أعضائها، يوم الأربعاء 17 /5 /2023، ثمن فيه دور اللجنة المالية في مناقشة قانون الموازنة العامة الاتحادية وحرصها على المضي في إنضاج جميع فقراتها. لافتاً إلى ضرورة الاهتمام بالمتعاقدين وفقاً لقرار 315 لسنة 2019 ممن لم يتم تثبيتهم بسبب بلوغهم السن القانونية ولديهم خدمة 10 سنوات لضمان استحقاق حقوقهم التقاعدية وفقاً لأحكام قانون التقاعد الموحَّد.

وحثَّ السيد المندلاوي اللجنة على الإسراع في إنجاز القانون من أجل رفعه إلى رئاسة مجلس النواب، معرباً عن شكره لرئاسة وأعضاء اللجنة على الجهود الاستثنائية التي بذلوها.

بدوره أكد نائب رئيس مجلس النواب الدكتور شاخه وان عبدالله على ضرورة الإسراع في إنجاز الموازنة الاتحادية بوصفها قانوناً مهماً يمسُّ حياة المواطنين ويلبّي تطلعاتهم، ويُسهم في استقرار الأوضاع الاقتصادية والأمنية في البلاد، مثمناً جهود أعضاء اللجنة في مواصلة اجتماعاتهم اليومية مع الوزراء ورؤساء الهيئات والمحافظين، واستمرار التعاون لأداء مهامهم ومسؤولياتهم الوطنية تجاه القانون.

ودعا عبدالله خلال ترؤسه اجتماع اللجنة المالية النيابية بحضور رئيس وأعضاء اللجنة، إلى ضرورة إنصاف جميع المحافظات، وتحقيق المصلحة الوطنية، وإدراج التخصيصات المالية لتنفيذ المشاريع في المناطق التي تعاني من نقص في الخدمات، مشيراً إلى أهمية استثمار الأجواء الإيجابية لإقرار مشروع قانون الموازنة العامة.

وتلعب اللجنة المالية دوراً محورياً وتبذل جهوداً متواصلة لتحليل بنود الموازنة العامة ومتابعة تطوراتها، بهدف ضمان توجيه الموارد المالية لجميع القطاعات الحيوية وتلبية احتياجات المواطنين، وتحديد الأولويات وضمان توجيه الإنفاق بطريقة فعّالة وفقاً للخطط الستراتيجية التي تتبعها الدولة ضمن تنفيذ البرنامج الحكومي.

استمرت قرابة شهر ونصف وضمت أكثر من 50 اجتماعاً

مراحل إنجاز الموازنة العامة داخل مجلس النواب

بسام بولص

منذ وصول مسوَّدة قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنوات (2023،2024،2025) إلى مجلس النواب في مطلع شهر نيسان الماضي، باشرت رئاسة المجلس واللجنة المالية اجتماعاتها لدراسة السبل الكفيلة التي تمكِّنها من البدء بإجراءات تشريع القانون وفق فترة زمنية والإسراع في التصويت عليه كونه يمسُّ احتياجات المواطنين ويُسهم في تنفيذ المشاريع الخدمية والاستثمارية التي تنمّي الحالة الاقتصادية في العراق.

وفي الخامس من نيسان عقد مجلس النواب جلسته برئاسة النائب الأول السيد محسن المندلاوي، وأنهى خلالها القراءة الأولى لمشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية (2023،2024،2025)، المقدم من لجنتي المالية والتخطيط الستراتيجي والخدمة الاتحادية النيابيتين

في غضون ذلك، واصلت اللجنة المالية برئاسة النائب عطوان العطواني عقد اجتماعاتها لمناقشة التقرير النهائي الذي أعدته بشأن قانون الموازنة العامة الاتحادية الذي تضمَّن إجمالي الإيرادات المتوقَّعة لرفدِ الموازنة والتوقعات بشأن تخمين الإيرادات النفطية وغير النفطية، فضلاً عن النفقات الحاكمة، والدين العام، بغية تخفيف العجز المالي الحاصل بين المدخَرات والانفاق، اضافة إلى اتخاذ القرارات المناسبة المتعلِّقة بالقروض وتنظيم الضرائب وتعزيز المصادر الاقتصادية والمالية، للوصول إلى الأهداف المحددة.

وذكرت اللجنة في تقريرها أهم القطاعات المستهدفة بتوزيع الإنفاق فيما بين الاستثمارات العامة والخدمات الأساسية مثل الصحة، والتربية، والتعليم، والحماية الاجتماعية، والطاقة الكهربائية، فضلاً عن دعم القطّاع الخاص وإنشاء مشاريع إنمائية، ومواجهة التحديات للقضاء على البطالة، وكانت اللجنة المالية قد التقت في حينها رئيس مجلس الوزراء والجهات المعنية، لمناقشة الجوانب المتعلقة بقانون الموازنة العامة خاصة تعظيم الإيرادات، وضغط النفقات، وأبواب الصرف حسب وحدات الإنفاق، للخروج برؤية موحَّدة تلبِّي جميع متطلبات المواطنين، وتحقيق التكامل بين رؤية المجلس والحكومة في تنفيذ المشاريع.

وباشر مجلس النواب في جلسته العشرين التي عقدها في السادس عشر من نيسان برئاسة السيد محمد الحلبوسي رئيس المجلس، القراءة الثانية ومناقشة مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية والتي خصصت لقراءة تقرير اللجنة المالية بشأن رؤيتها بمشروع القانون إضافة إلى قراءة تقرير اللجنتين الساندتين التخطيط الستراتيجي والخدمة الاتحادي، والاقتصاد والصناعة والتجارة، فيما استمر المجلس بعقد جلسته العشرين خلال يومين متتاليين لمناقشة القانون ولساعات متأخرة في شهر رمضان المبارك.

وفي شأن المداخلات المتعلقة بقانون الموازنة طالب السيدات والسادة أعضاء المجلس بزيادة التخصيصات لتنمية الأقاليم والمحافظات لا سيما الجانب الاستثماري والمطالبة بوضع جدول للديون المترتبة بذمّة حكومة إقليم كردستان وإعادة النظر بزيادة مبالغ رواتب الإقليم، فضلاً عن المطالبة بوضع رؤية واضحة لمراعاة تقلّبات السوق النفطية وزيادة تخصيصات وزارة التربية لتلبية العديد من متطلباتها إضافة إلى تخصيصات وزارة الزراعة وضم تخصيصات حشد الدفاع إلى موازنة الوزارة.

وتطرَّقت المداخلات إلى مدى إمكانية تغيير سعر برميل النفط والكمية المصدَّرة المعتمدة في الموازنة، والتذكير بتعديل رواتب المتقاعدين مع المطالبة باعتماد الوضوح في تخصيصات صناديق التنمية وإعادة النظر في المادة الرابعة الخاصة بتكلفة تصدير النفط مقارنة بنسبتها من النفط المصدَّر في إقليم كردستان، والمطالبة بتخصيص مبالغ للمحافظات المنتجة للنفط لمعالجة المشكلات البيئية فيها، وتثبيت عقود موظفي مفوضية الانتخابات لا سيما أن العراق مقبل على استحقاقات انتخابية وتثبيت أبناء الصحوات، وتسوية أوضاع ما تبقّى من أبناء بشائر الخير الذين لم تشملهم التعيينات الأخيرة، فضلاً عن المطالبة بتفسير المادة التي ذكرت تحت عنوان (نفقات خاصة) وضرورة ضغط النفقات لتقليل نسبة العجز في الموازنة.

وتساءل أعضاء المجلس عن سبب عدم تقديم ديوان الرقابة المالية تقريره بشأن الموازنة لا سيما زيادة نسب العجز فيها عما مسموح به في قانون الإدارة المالية وتركيز الموازنة على الوزارات المركزية، والمطالبة بإلغاء الرسوم المفروضة على المسافرين العراقيين وزيادة الأموال المخصَّصة لوزارة الموارد المالية لتدارك شحّ المياه، اضافة إلى الدعوة لتوجيه تخصيصات من الموازنة إلى القطاعات الانتاجية كالزراعة والثروة الحيوانية واستخراج الغاز ودعم السياحة الدينية والمطالبة بتدوير الأموال من قانون الأمن الغذائي إلى المحافظات وتعويض ذوي ضحايا المؤنفلين وضمان حصة إقليم كوردستان من الاتفاقية الصينية المعنية ببناء المدارس، والمطالبة بإنصاف سكان مناطق الأهوار وإنصاف المواطنين من أبناء المكون الكاكائي الذين تضرّروا في زمن النظام السابق وزيادة تخصيصات ديوان الأوقاف المسيحية والأيزيدية والصابئة المندائية، وإيلاء أهمية خاصة لوزارتي التربية والتعليم العالي ضمن الموازنة الاتحادية والاقتراح بتعديل مخصصات رواتب حرس الحدود في إقليم كردستان أسوة بأقرانهم في المناطق الأخرى.

وأنهى مجلس النواب في جلسته العشرين التي ترأس جانباً منها النائب الأول لرئيس مجلس النواب السيد محسن المندلاوي، مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنوات المالية 2023 - 2024 - 2025، والتي تضمنت إبداء الملاحظات من قبل السيدات والسادة النواب وكان أبرزها المطالبة بشمول خريجي الأقسام الطبية والصحية في إقليم كردستان بالتعيينات أسوة بأقرانهم في بقية المحافظات، وإيلاء الأهمية لمراكز علاج الأمراض السرطانية من خلال زيادة التخصيصات المالية في الموازنة الاتحادية، وتعويض فلاحي محافظتي ميسان والنجف الذين تضرروا بالفيضانات والسيول في المواسم السابقة ودعم الفلاحين والمزارعين، علاوة على المطالبة بزيادة التخصيصات المالية للمحافظات المحررة والاهتمام بالشباب في تلك المناطق، وإيجاد الحلول المناسبة لأزمة السكن وضرورة الاهتمام بالمناطق التي تعرضت إلى إبادة جماعية إبان حكم النظام السابق، من خلال تخصيص مبالغ مالية للنهوض بواقعها، وزيادة التخصيصات المالية لمؤسستي السجناء والشهداء لتغطية احتياجاتهما، وتخصيصات المتضررين جرّاء العمليات الإرهابية، فضلاً عن المطالبة بإعادة النظر بموضوع زيادة الضرائب على الوقود، والتأكيد على إعادة تأهيل مصفى بيجي وتوفير التخصيصات اللازمة لإعادة النازحين وإنهاء معاناتهم، وتحويل أصحاب الشهادات في وزارتي الدفاع والداخلية إلى الملاك المدني، وإعادة النظر بالتخصيصات المالية للوقفين السني والشيعي والمساواة بينهما، فضلاً عن زيادة تخصيصات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

وضمن عملها المتواصل لتشريع القانون عقدت اللجنة المالية 50 اجتماعاً لاكثر من شهر ونصف خصصت لاستضافة 20 وزيراً في حكومة السيد محمد شياع السوداني لمناقشة ميزانيات الوزارات وأبواب الصرف، إضافة إلى استضافة عدد من المحافظين ورؤساء اللجان النيابية والهيئات المستقلة ونقابات الأطباء والأسنان والتمريض، فضلاً عن عقد اجتماعات أخرى مع وزيري التخطيط والمالية لتدقيق البنود والجداول الواردة بمشروع قانون الموازنة العامة، كما ترأس سيادة رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي ونائباه السيدان محسن المندلاوي وشاخوان عبدالله عدداً من تلك الاجتماعات.

وفي ذات الموضوع، أشارت النائب إخلاص الدليمي عضو اللجنة المالية في تصريح صحفي للدائرة الإعلامية،إلى أهمية اهتمام الحكومة بميزانيات وزارات الصحة والزراعة والموارد المائية والتجارة وبالأخص البطاقة التموينية.

وأكد النائب حسين مؤنس عضو المالية النيابية على ضرورة تعظيم موارد الجباية خاصة في قطاع الكهرباء وأتمتة تعاملات الوزارة على المستويين الإداري والمالي للسيطرة على الموارد وتنظيمها.

من جهته، أوضح النائب خليل الدوسكي أنَّ اللجنة المالية عملت على مناقشة بنود مشروع قانون الموازنة العامة بشكل مفصَّل والإسراع بتشريعه من دون أن يكون على حساب المناقشة الموضوعية للجداول والبنود الواردة في القانون ومراعاة عدالة التوزيع بين المحافظات والوزارات.

وذكر النائب ثامر ذيبان في تصريح خاص للدائرة الإعلامية، أنَّ اللجنة المالية ستكون داعمة لعمل الوزارات باعتبار أنَّ الحكومة الحالية هي حكومة خدمات ويجب دعمها لإنجاح برامجها وستراتيجيتها.

صوت مجلس النواب على مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنوات المالية (2023 - 2024 - 2025)، في جلسته الحادية والثلاثين التي عقدت برئاسة السيد محمد الحلبوسي وحضور 229 نائبا، مساء الاحد 11/ 6/ 2023.

ضمت مشاريع خدمية وتنموية ودعماً لشرائح مهمة وإجراءات لتطوير القطاع الخاص

مجلس النواب يصوت على موازنة الأعوام الثلاثة

سلام السامرائي

وبذلت اللجنة المالية جهودا كبيرة في اعداد الموازنة بعد عقد اكثر من (خمسين) اجتماعا واستضافة داخل اللجنة المالية النيابية، باعتبارها الجهة التشريعية المختصة بتشريع ومتابعة الجانب المالي للبلد، وواصلت اللجنة اجتماعاتها الكثيفة التي وصلت الى أربعة اجتماعات في اليوم الواحد، راجعت فيها النصوص القانونية والبنود والأرقام في الجداول المدرجة، فيما عملت بوتيرة متسارعة والنظر في السبل الكفيلة بتعظيم الايرادات مع اجراء مناقلات بين الوزارات، ووحدات الانفاق حسب الحاجة، حيث ان مجلس النواب متمثلا بلجنته المالية يمتلك صلاحية خفض النفقات غير الضرورية وإجراء المناقلات بين ابواب الصرف دون أن يزيد من النفقات.

كذلك اجرت اللجنة في مقرها لقاءات مع رؤساء اللجان النيابية واعضاء مجلس النواب للاستماع الى ملاحظاتهم، واكدت على الاخذ بعين الاعتبار جميع المقترحات المقدمة من السادة النواب، مع تبادل الآراء، بما يضمن مصلحة البلد ويحقق التنمية المستدامة، واعدت التقرير النهائي وإصدار توصياتها، لعرضها على مجلس النواب.

ووضعت المالية النيابية خطة تفصيلية خلال المدة الماضية لتحليل بنود الموازنة، التي ضمت مشاريع تنموية حقيقية تمس حياة المواطن بشكل مباشر، وانها تضع على عاتقها انجاز القانون بأسرع وقت، ومع حرص اعضائها على انتاج موازنة ذات اثر إيجابي في الشارع العراقي.

معالجات حقيقية

تضمنت الموازنة الثلاثية معالجات حقيقية للمشاكل التي تواجه عدداً كبيراً من فئات المجتمع منها تخصيص المبالغ المالية لإعمار وتنمية المشاريع في المحافظات كافة، وإعداد خطة لإعمار المحافظات والاقضية والنواحي التابعة لها ، و تخصيصات استحداث الدرجات الوظيفية لأكثر من (7000) متعين من حملة الشهادات العليا والأوائل حسب قانون تعيين اصحاب الشهادات العليا رقم (59) لسنة 2017، وقانون تعيين الأوائل رقم (67) لسنة 2017. بالاضافة الى إعادة المفسوخة عقودهم في وزارتي الداخلية والدفاع، والتصويت على مبالغ تعيين الفاحصين في وزارة الدفاع والبالغ عددهم اكثر من (1000)، فيما ستشمل الموازنة استحداث اكثر من (37) الف درجة وظيفية بصفة عقود جديدة لوزارة الداخلية، وفتح باب التطوع في الجيش العراقي بواقع (10) الاف، لدعم المؤسسة الامنية، والتعاقد مع الحراس الأمنيين، مع تأمين تعويضات العسكريين ومنح مكافأة نهاية الخدمة.

كما تضمنت تخصيص (150) الف درجة وظيفية للتعاقد مع المحاضرين والاداريين والخريجين في وزارة التربية، واستحداث (30) الف عقد جديد للوزارة في عدد من المحافظات، توزع بين المحافظات حسب الحاجة والنسب السكانية، ولمدة ثلاث سنوات، واستحداث (20) الف درجة وظيفية للحق محاضري مديريات بغداد ونينوى وذي قار استثناء، من المادة (15)/ رابعا، بالإضافة الى تخصيصات مالية لبناء (1000) مدرسة نموذجية في عموم العراق، وتمويل مبلغ 500 مليون دولار لذلك.

دعم الشرائح الفقيرة

ومن أجل دعم الشرائح الفقيرة في البلد ضمنت الموازنة التخصيصات المالية لشمول اكبر عدد من العوائل الفقيرة ضمن شبكة الحماية الاجتماعية، وتوفير السلة الغذائية للمشمولين، مع منح القروض الميسرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لتوفير فرص العمل، فضلا عن منحة الطلبة والتلاميذ لها و تخصيصات استحداث الدرجات الوظيفية لأكثر من (7000) متعين من حملة الشهادات العليا والأوائل حسب قانون تعيين اصحاب الشهادات العليا رقم (59) لسنة 2017، وقانون تعيين الأوائل رقم (67) لسنة 2017. بالاضافة الى إعادة المفسوخة عقودهم في وزارتي الداخلية والدفاع، والتصويت على مبالغ تعيين الفاحصين في وزارة الدفاع والبالغ عددهم اكثر من (1000)، فيما ستشمل الموازنة استحداث اكثر من (37) الف درجة وظيفية بصفة عقود جديدة لوزارة الداخلية، وفتح باب التطوع في الجيش العراقي بواقع (10) الاف، لدعم المؤسسة الامنية، والتعاقد مع الحراس الأمنيين، مع تأمين تعويضات العسكريين ومنح مكافأة نهاية الخدمة.

كما تضمنت تخصيص (150) الف درجة وظيفية للتعاقد مع المحاضرين والاداريين والخريجين في وزارة التربية، واستحداث (30) الف عقد جديد للوزارة في عدد من المحافظات، توزع بين المحافظات حسب الحاجة والنسب السكانية، ولمدة ثلاث سنوات، واستحداث (20) الف درجة وظيفية للحق محاضري مديريات بغداد ونينوى وذي قار استثناء، من المادة (15)/ رابعا، بالإضافة الى تخصيصات مالية لبناء (1000) مدرسة نموذجية في عموم العراق، وتمويل مبلغ 500 مليون دولار لذلك.

دعم الشرائح الفقيرة

ومن أجل دعم الشرائح الفقيرة في البلد ضمنت الموازنة التخصيصات المالية لشمول اكبر عدد من العوائل الفقيرة ضمن شبكة الحماية الاجتماعية، وتوفير السلة الغذائية للمشمولين، مع منح القروض الميسرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لتوفير فرص العمل، فضلا عن منحة الطلبة والتلاميذ من ذوي الأسر المشمولة بالرعاية الاجتماعية، وفقا لقانون منحة تلاميذ وطلبة المدارس الحكومية رقم 3 لسنة 2014. فضلا عن التخصيصات المالية لتعيينات وزارة الصحة حسب قانون التدرج الطبي واستثناء من ايقاف التعيينات لنشار اليها من المادة (15)، للمشمولين بقانون ذوي المهن الطبية والصحية رقم (6) لسنة 2000.

تطوير قطاع الكهرباء

دعم قطاع الكهرباء، من خلال تمويل مبالغ تسديد أجور مستحقات شراء الغاز المستورد، ومبالغ صيانة محطات توليد الطاقة الكهربائية ونصب المحولات، وتأهيل محطات التوليد في جميع المحافظات، وتزويد الاحياء السكنية التي لا توجد فيها شبكة توزيع الطاقة الكهربائية، بشبكة أرضية مع نصب عدادات ذكية. كما ركزت الموازنة على ضرورة تخصيص المبالغ اللازمة لغرض توفير مفردات البطاقة التموينية على مدار العام.

وتم توفير تخصيصات تعيين أصحاب العقود ليكون التثبيت حسب الاسبقية لمن لديه خدمة عقدية سنتان فأكثر، بالإضافة الى فرص عمل ستوفرها الموازنة. بالاضافة الى تأجيل استيفاء الديون الحكومية بذمة الفلاحين لمدة ثلاث سنوات للراغبين بتأجيل قروضهم والتي لا تزيد على (300) مليون دينار، للارتقاء بواقع الزراعة في البلد ودعم المنتج الوطني.

المشاريع الستراتيجية

واشتملت الموازنة العامة على عدد كبير من المشاريع الستراتيجية أهمُّها: -

- مشروع استحداث صندوق العراق للتنمية وتحسين البيئة حيث تم تخصيص مبلغ (1) تريليون دينار.
- مشروع تأسيس صندوق معالجة البنى التحتية للمناطق الاشد فقرا بمبلغ (500) مليار دينار.
- تمويل مبالغ لتنفيذ مشروع قطار بغداد العلق.
- مشروع تحلية مياه البحر في البصرة.
- تنفيذ متطلبات مشروع قانون سامراء عاصمة العراق للحضارة الاسلامية.
- تنفيذ متطلبات مشروع قانون البصرة عاصمة العراق الاقتصادية.
- تنفيذ متطلبات مشروع بابل عاصمة العراق الحضارية.
- تأسيس صندوق إعادة اعمار مناطق سنجار وسهل نينوى وناحية زمار والقحطانية.
- مشروع الطريق الحلقي الرابع لتخفيف الاختناقات المرورية (المرحلة الأولى).
- مشروع النبراس البتروكيماوي العملاق (مرحلة أولى).
- مشروع صندوق البترو دولار لدعم المحافظات المنتجة للنفط.
- الاستمرار بمشروع صناديق إعادة إعمار المناطق المحررة من الارهاب.
- تمويل مشاريع وزارة الكهرباء لدعم الطاقة الكهربائية ونصب المحولات والمحطات واستثمار الطاقة الشمسية والمتجددة.
- مشروع مجاري الديوانية.
- مشروع مجاري الحلة.
- مشروع دعم القطاع الصحي وتنفيذ مشاريع تأهيل المستشفيات (اليابانية) في المحافظات العراقية بمبلغ (147) مليار دينار، فضلا عن انشاء مراكز متكاملة لتشخيص الامراض السرطانية.
- مشروع تطوير البنية التحتية الخاصة بعمليات تصدير النفط.

تطوير القطاع الخاص

وشهد قانون الموازنة العامة تقديم الدعم اللازم لاستثمار القطاع الخاص في العراق، واشراكه مع القطاع الحكومي، من خلال تمويل مشاريع استحداث صندوق العراق للتنمية وتحسين البيئة، والمشاريع التي تشتمل على جميع القطاعات، وتعزيز التنمية المستدامة للحفاظ على الموارد الطبيعية وتحسين الحياة المستقبلية للأجيال، وإعداد خطط ستراتيجية لتطوير الأداء، حيث تم تخصيص مبلغ (تريليون) دينار، لتمويل الصندوق بهدف المساهمة في إعادة إعمار العراق وإحداث التوازن للاستثمار في البلد، وتمويل المشاريع الإنمائية والعمرانية، فضلا عن تحسين الخدمات الصحية والتعليمية، وتطوير قطاعات الزراعة والصناعة، وكذلك الاستفادة من القطاع الخاص في مجالات التربية والتعليم.

أهم بنود الموازنة العامة

وتحتل النفقات التشغيلية في مشروع الموازنة ما يقارب (134) تريليون دينار، بالإضافة إلى الإنفاق على سداد الديون الداخلية والخارجية بنحو (12) تريليون دينار، وبرامج خاصة بـ(3.5) تريليون دينار، ونفقات رأسمالية بـ (49) تريليون دينار، ونفقات أخرى.

وتقدر للموازنة مبيعات النفط، وهو الاكثر من ضمن واردات للموازنة بـ (70) دولارا للبرميل الواحد، ومعدل تصدير (3.5) مليون برميل نفط يوميا، بضمنها (400) الف برميل من نفط إقليم كردستان العراق، فيما تم تحديد سعر الدولار بـ (1300) دينار عراقي للدولار الواحد، أي ما يعادل (130) الف دينار لكل (100) دولار.

استضافت فيها وزراء ورؤساء هيئات ومؤسسات ومحافظين

المالية النيابية: مناقشات الموازنة تركّزت حول تعظيم الإيرادات غير النفطية وإشراك القطاع الخاص لتحسين الإنتاج واستمرار المشاريع

أعضاء في اللجنة المالية: أكدنا على ضرورة تحسين مستوى الخدمات العامة والبنى التحتية واستثمار الموارد الطبيعية

نواب: ملتزمون بتثبيت العقود وتنفيذ المشاريع الخدمية وتضمين عودة المفسوخة عقودهم

بعد أن أنهى مجلس النواب مساء يوم الاثنين الموافق السابع من نيسان 2023 جلسته العشرين برئاسة السيد محمد الحلبوسي رئيس مجلس النواب، قرأ فيها مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنوات المالية (2023 - 2024 - 2025) قراءة ثانية، شرعت اللجنة المالية النيابية بالتنسيق مع اللجان الساندة باستضافة الوزراء ورؤساء الهيئات والمحافظين ورؤساء المؤسسات، لمراجعة بنود الموازنة وتفاصيلها وإعداد المقترحات والملاحظات التي قدمها السادة النواب وتصويب الموازنة نحو تعظيم الإيرادات وخفض النفقات وإجراء المناقلات بين جهات الإنفاق على نحو يدعم إجراءات توفير الخدمات للمواطنين، ويعزّز الجانب الاقتصادي للبلد.

علي جعفر

استضافت اللجنة المالية عشرين وزيراً، إذ عقدت عدة اجتماعات استضافت في مُستهلّها وزير التخطيط ، لمناقشة ميزانية الوزارة وتخصيصاتها المالية، والاطلاع على جداول النفقات وأبواب الصرف، كما ناقشت اللجنة مع وزير العمل والشؤون الاجتماعية موازنة الوزارة التشغيلية والاستثمارية، فضلاً عن مناقشتها مع وزير التربية الموازنة الخاصة بالوزارة ودراسة إمكانية تخفيض العجز ضمن قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنوات 2023 - 2024 - 2025، بالإضافة إلى استضافة وزير التعليم العالي لمناقشة نسب المبالغ المخصصة والإيرادات، كما استضافت وزير النقل لمناقشة خطة الوزارة في إدارة الموارد، فضلاً عن استضافة شملت وزراء (الدفاع، الداخلية، الكهرباء).

وثمّن المهندس عطوان العطواني رئيس اللجنة المالية النيابية جهود السادة أعضاء اللجنة المبذولة في تحليل البنود وتدقيق الجداول الواردة، وكيفية إجراء المناقلات بين وحدات الإنفاق حسب الحاجة، فضلاً عن إضافة تخصيصات مالية لمشاريع التنمية.

وأضاف العطواني أنّ اللجنة المالية تأخذ بعين الاعتبار جميع الملاحظات الواردة من اللجان النيابية التي تنعكس إيجاباً على المواطنين والبلد بشكل عام، مضيفاً أنّ اللجنة دخلت في تفاصيل دقيقة حول دراسة فقرات الموازنة، بهدف تقليل الإنفاق وزيادة الإيرادات غير النفطية.

واستمرت اللجنة المالية في مناقشاتها واستضافتها التي كانت تستمر لساعات طويلة وحتى ساعات متأخرة من الليل من أجل الإسراع في إنجاز الموازنة ضمن المدد القانونية، والعمل على حلّ جميع الخلافات والإشكاليات التي تكتنفها. فقد استضافت يوم الأحد (30/ 4/ 2023)، وزير الزراعة لمناقشة تخصيصات القطاع الزراعي وخطط تطويره، وملف الفلاحين والمزارعين، فضلاً عن استضافة وزير الإعمار لمناقشة تنفيذ المشاريع الخدمية، بالإضافة إلى وزراء (النفط، الشباب والرياضة، التجارة، الخارجية ، الصحة) لمناقشة الموازنة التشغيلية والاستثمارية لكل وزارة.

واستأنفت اللجنة المالية اجتماعاتها بمناقشة التخصيصات المالية للمحافظات، إذ استضافت السادة المحافظين وبحثت معهم عدداً من بنود الموازنة المتعلقة بالمحافظات غير المنتظمة بإقليم، أبرزها مشاريع البترو دولار وصناديق الإعمار، والتخصيصات المالية ضمن قانون العواصم، وكذلك تخصيصات إيصال الخدمات للمناطق المحاذية للتصميم الأساس للمدن.

وتأتي هذه الجهود ضمن مساعي اللجنة المالية لإعداد موازنة عامة تنسجم مع رؤية الحكومة ومجلس النواب، وتلبّي تطلعات الشعب.

وبخصوص المشاريع التنموية في الموازنة وسبل تعزيزها، وإجراءات مكافحة الفساد، ناقشت اللجنة المالية مع مستشار رئيس الوزراء البرامج المدرجة لصندوق العراق للتنمية والمشاريع التي تدعم القطاع الخاص لخلق فرص التطوير والاستثمار، فضلاً عن استضافة مؤسستي السجناء والشهداء لمناقشة موازنتهما، بالإضافة إلى استضافة هيئة النزاهة لبحث تمكين الهيئة لأداء عملها في مكافحة الفساد.

وقررت اللجنة المالية تشكيل لجان فرعية بغية تغطية جميع بنود ومواد وفقرات الموازنة، وبحث تفاصيلها الدقيقة مع الجهات التنفيذية والاستماع إلى الملاحظات، والإسراع بمناقشة الفقرات الواردة بالقانون ودراسة جميع الجداول المدرجة وتحليلها، في سبيل إنجاز موازنة استثمارية تساعد على تنفيذ المشاريع وتغطية الحاجة الفعلية للبلد، ودعم الجانب الخدمي.

وبعد دراسة اللجنة لتفاصيل الموازنة من خلال الاجتماعات التي عقدت بشكل مستمر، استضافت اللجنة وزيرة المالية إذ جرى خلال الاستضافة تحليل بنود وفقرات الموازنة ومراجعة البيانات التفصيلية وجداول النفقات وأبواب الصرف.

وفي ختام اجتماعاتها عقدت اللجنة المالية اجتماعاً استمر لوقت متأخر من مساء الأربعاء 17 /5/ 2023، بشأن وضع اللمسات الأخيرة لقانون الموازنة العامة الاتحادية للسنوات المالية 2023 - 2024 - 2025، تمهيداً لرفعه إلى رئاسة مجلس النواب لإدراجه ضمن جدول أعمال المجلس.

وأكد رئيس وأعضاء اللجنة أثناء الاجتماع أنهم وصلوا إلى المراحل الأخيرة لحسم قانون الموازنة العامة، لافتين إلى ضرورة دعم المشاريع الستراتيجية واتباع مسارات التنمية، وتوفير الموارد اللازمة لتطوير القطاعات ذات الأولوية، وتحسين الخدمات العامة والبنى التحتية، والمساهمة في استثمار الموارد الطبيعية بغية تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة، وفقاً لتنفيذ البرنامج الحكومي.

وأجرت اللجنة مناقشات مستفيضة حول آلية تحديد حاجة وحدات الإنفاق من التخصيصات المالية لإمكانية إجراء المناقلات، وضمان أولويات الصرف، وتعظيم الإيرادات غير النفطية، فضلاً عن التأكيد على إشراك القطاع الخاص، للمساهمة في تحسين الانتاج واستمرار المشاريع.

كما أبدى السادة أعضاء اللجنة المالية ملاحظاتهم بشأن سريان الموازنة العامة لسنة واحدة أو ثلاث سنوات، وتخصيصات تنمية الأقاليم، فضلاً عن تدقيق النصوص القانونية الواردة، فيما تم التصويت داخل اللجنة على عدد من المواد الواردة في القانون.

الموازنة العامة الثلاثية فرصة لإحداث التنمية المنشودة.. ولكن..

> الموازنة العامة هي خطة الدولة المالية لسنة واحدة (أو أكثر حسب المادتين الثالثة والرابعة من قانون الإدارة المالية رقم 6 لسنة 2019 كما هو الحال في الموازنة الحالية المطروحة أمام مجلس النواب) لغرض ترجمة رؤيتها (أي رؤية الدولة) وسياساتها العامة إلى برامج تنموية اقتصادية واجتماعية في إطار البرنامج الحكومي، لذلك يعتبر قانون الموازنة من أهم القوانين (إن لم يكن فعلاً أهم قانون على الإطلاق) الذي يجب أن يشرعه أي مجلس نيابي منتخب في العالم، خصوصاً أنَّ ما يميز هذه الموازنة أنها أعدَّت لثلاث سنوات ما سيمنح السلطة التنفيذية مرونة عالية ونفساً طويلاً متجاوزة عَقَبة الوقت والبيرقراطية، كما أنها (أي موازنة لثلاث سنوات) تجعل الحكومة أمام اختبار كبير لتُثبت نجاحها.

كما أنَّ الاهتمام الكبير للرأي العام العراقي بجميع أطيافه بالموازنة ومتابعة النقاشات الدائرة في مجلس النواب متمثلاً باللجنة المالية ولأدقِّ تفاصيل موادها وبنودها يومياً ينمُّ عن حيوية النظام الديمقراطي السائد في العراق وبداية انسجام المجتمع وتقبُّله لهذا النظام الذي يُعدُّ من الأنظمة الجديدة على مجتمعاتنا التي اعتادت على الأنظمة الشمولية.

إنَّ إلقاء نظرة سريعة على الموازنة الحالية يوحي بأنها كفيلة (بعد التصويت عليها من قبل مجلس النواب على ضوء عدد كبير من الملاحظات المهمة والجوهرية التي وردت في تقريري لجنتي المالية والتخطيط الستراتيجي الدائمتين في مجلس النواب إضافة إلى الملاحظات المقدَّمة من قبل السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب أثناء القراءة الثانية لمشروع قانون الموازنة) بإحداث نقلة نوعية في الواقع العراقي الخدمي والاقتصادي من خلال تنفيذ مشاريع ستراتيجية وحسن توظيف الوضع المالي الجيد نسبياً للبلد لإطلاق عدد كبير من التعيينات لم تحدث خلال 10 سنوات مضت ، بالإضافة إلى تركيزها على الجوانب الخدمية والبنى التحتية.

ولا يمكن للموازنة أن تحقق الهدف المنشود في التنمية والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي من دون توفُّر إرادة سياسية وتعاون وتفاهم السلطتين التشريعية والتنفيذية لذلك.

كما أنَّ حسن توظيف الموازنة لإحداث التغيير الذي طال انتظار العراقيين له يتطلب مراجعة سياسات عمل الدولة في مختلف المجالات بطريقة تُسهم في ترميم الثقة بين المواطن والسلطة وترفع مستوى الرضى لدى المواطن تجاه الدولة والنظام السياسي .

إنَّ العالم يعيش الآن فترة انتقالية تاريخية كبيرة جداً مما يشكِّل تحديات ويضع فرصاً أمام دولة مثل العراق بحيث يمكن للبلد أن يخرج من قلب المستقع ويشهد فترة ازدهار غير مسبوقة بعد انتهاء المرحلة الانتقالية في حال اتسم العمل بروح وطنية عالية وتضافر الجميع والعكس صحيح تماماً، والتجارب التاريخية تفيد بأنَّ الكثير من الأمم والدول تبرز وتلعب دوراً أكبر مما كان يتوقع فيما تتراجع أمم ودول أخرى كانت في طليعة الدول المؤثرة على مستوى العالم، كما أنَّ تلك التجارب تفيد بأنَّ كلاً من التطور أو التراجع لهذه الدولة أو تلك إنما يعتمد على قدرتها على مراقبة التغيرات الإقليمية والدولية لحظة بلحظة ورسم رؤية للتعاطي مع تلك التغيرات والتحرك بخطى متأنية ومدروسة لاستغلال جميع الفرص وتجاوز كل التحديات بحكمة عالية ومسؤولية .

محمد ابو بكر
مدير عام الدائرة الاعلامية

مجلس النواب

الثلاثاء 13 حزيران 2023 العدد 11 Tue. 13 Jun. 2023 Issue No. 11

أبرز مشاريع موازنة الأعوام الثلاثة

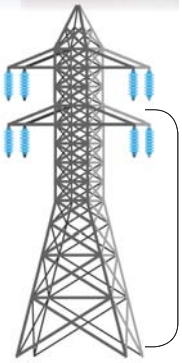

مشاريع لدعم الطاقة الكهربائية ونصب المحولات والمحطات واستثمار الطاقة الشمسية والمتجددة.

مشروع صندوق البترو دولار لدعم المحافظات المنتجة للنفط.

- مشروع استحداث صندوق العراق للتنمية وتحسين البيئة.
- مشروع الطريق الحلقي الرابع لتخفيف الاختناقات المرورية (المرحلة الأولى) .
- مشروع صندوق معالجة البنى التحتية للمناطق الاشد فقرا.
- الاستمرار بمشروع صناديق إعادة إعمار المناطق المحررة من الإرهاب.
- مشروع مجاري الديوانية.

- دعم القطاع الصحي وتنفيذ مشاريع تأهيل المستشفيات في المحافظات العراقية.

مشروع تحلية مياه البحر في البصرة.

فريق عمل « مجلس النواب »

محمد أبو بكر
مدير عام الدائرة الإعلامية

أحمد الياسري
معاون مدير عام الدائرة الإعلامية

رائد علي محمد
مدير قسم التحرير والرصد الاخباري

جرجيس العطوان
مدير تحرير الملحق

علي مجيد
الإخراج الفني